الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

Functions and Roles of School in the Prevention of Juvenile Delinquency

عبد العزيز ديلمي - أستاذ مساعد (أ) كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -
azizdilmi@gmail.com

ملخص

المدرسة مؤسسة اجتماعية رسمية ذات أهمية معتبرة في عملية التنشئة الاجتماعية و التربية العلمية. فبقدر ما تستثمر الدول في المدرسة بقدر ما تجني الفوائد، سواء كان ذلك من خلال تكوين النخب التي تضطلع بمهام تطوير المجتمع، و تلبية حاجياته في مختلف المجالات، أو من خلال تحصين النشء ضد السلوك المنحرف و الجانح، على اعتبار أن المدرسة محيط يتواجد فيه أبناء المجتمع المتساوون من حيث الحقوق، و المختلفون من حيث التركيبة النفسية و الذهنية و الجسدية، و مع ذلك ينبغي على المدرسة أن تربيهم على احترام حقوق الغير، مهما كان، بألا يعتدوا عليها بأية صورة من صور الاعتداء. و في سبيل إيصال النشء إلى هذا المستوى لا بد على المدرسة أن ترصد، بل تترصد، أي بوادر أو مؤشرات عن عدم التكيف، و تساهم مع غيرها من المؤسسات الاجتماعية، و على رأسها الأسرة، في معالجة كل صور الخلل في شخصية تلاميذها.

إن أفضل استثمار هو الاستثمار في الإنسان، و مستقبل كل شعب أو أمة هو الشباب إذا ما أحسن إعداده من خلال التعليم والتربية، التربية بمعناها الواسع، أي التربية التي تهتم بجميع جوانب الشخصية الإنسانية : الجانب الذهني، و النفسي، و الجسدي والسلوكي. فعلى صعيد الجانب السلوكي، باعتباره نتاج تفاعل الجوانب الثلاثة، تضطلع المدرسة بتكوين الإنسان بجميع مكوناته وليس فقط التلميذ، أو المواطن، ليكون مصدر سعادة لنفسه و لغيره، و ليس مصدر شقاء و متاعب و معاناة لنفسه و لغيره.

الكلمات الدالة: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الوظيفة، الدور، الأحداث، الانحراف، الجنوح، المدرسة، التعليم، التربية، الوقاية

Abstract:

School is one of the official social institutions of great importance in the process of socialization and education. It fills many functions and roles in the formation of elites that make improving society, and satisfy its needs for human resources in various fields, as well as in education and immunization of children against deviant and delinquent behavior.

The best investment is the investment in human resources, and the future of nations and peoples is based on youth, provided that they are well prepared and supervised by a good education . Education in it broadest sense deals with different aspects of personality: the mental, psychological, physical and behavioral ones.

Concerning the behavioral aspect, which seems to be the result of the interaction of all aspects of the personality, the school is responsible of the formation of Man and not only the formation of the pupil or citizen, to be a source of happiness and peace for himself and for others and not a source of misfortune and suffering for himself or others.

Keywords: *Institutions of socialization; function,; Role; Minors; Deviance; Delinquency; School; Teaching, education; Prevention.*

مقـــدمـــة

جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع مهما كان مستواه الثقافي أو الحضاري. و هي ظاهرة معقدة للغاية، بالنظر إلى تدخل العديد من العوامل في إفرازها، منها ما هو ذاتي يتعلق بالشخص الجانح، و منها ما هو موضوعي يتعلق بالبيئة التي يتواجد فيها الشخص الجانح، فضلا عن أنها ليست مستقرة على حال واحدة أو وتيرة واحدة في أي مجتمع من المجتمعات، بالنظر إلى الحراك الاجتماعي الذي لا يخلو منه أي مجتمع، و الذي يمس الجوانب الاجتماعية، و الثقافية، و الاقتصادية، و السياسية، و كذا العلمية و التكنولوجية، مما يؤثر على الظاهرة بمختلف الصور، كأن يؤثر عليها من حيث زيادة أو انخفاض معدلاتها، تنوع أنماطها، تعدد فئاتها، تباين مناطقها...إلخ.

أمام حركية ظاهرة جنوح الأحداث من جهة، و خطورتها على المجتمع من جهة أخرى، كان لا بد من التعامل معها سواء بالمكافحة بعد حدوث أفعال الجنوح عن طريق متابعة الأحداث الجانحين جزائيا و محاكمتهم و عقابهم، أو بالعمل على وقاية الأحداث من ارتكاب أي فعل جانح.

إن عملية الوقاية من جنوح الأحداث هي مهمة جميع المؤسسات الاجتماعية، الرسمية و غير الرسمية، فهي مهمة الأسرة أولا، لأنها المؤسسة الأولى التي تحتضن الطفل، و تضطلع بوظيفة التنشئة الاجتماعية، و التربية السوية و المتكاملة التي تأخذ بعين الاعتبار كل نواحي الشخصية. و هي مهمة المدرسة ثانيا، لأنها تضطلع بوظيفة التنشئة الاجتماعية و التربية، فضلا عن وظيفة التعليم، و بالمحصلة يقع على المدرسة عبء تكوين التلميذ، و المواطن الصالح بل و الإنسان.

غني عن أي بيان أن الثروة الحقيقية للأمم و الشعوب هي ثروة الإنسان و ليس طبيعة التضاريس، أو الموارد لطبيعية، أو غير ذلك. و لما كان الإنسان يبدأ حياته طفلا، ثم يصبح حدثا، ليصير شابا، فإنه لا بد من الاعتناء بالأطفال و الأحداث و الشباب، بتجنيد جميع المؤسسات الاجتماعية الرسمية و غير الرسمية من أجل ذلك. و من المؤسسات الاجتماعية الرسمية مؤسسة المدرسة، وهي التي تروم هذه الدراسة إلقاء بعض الضوء عليها، و من حيث وظائفها و أدوارها في الوقاية من جنوح الأحداث، و تلك صورة من صور الاعتناء بالأحداث، باعتبارهم أحد مظاهر الثروة الحقيقية للأمم و الشعوب.

لقد استحدثت المجتمعات الحديثة المدرسة كمؤسسة اجتماعية رسمية أنيطت بها عدة وظائف منها: التعليم، و التربية، والتنشئة الاجتماعية و السياسية، بهدف تكوين الإنسان و المواطن. و لكي تقوم المدرسة بوظائفها، أحيطت بمنظومة تشريعية وقانونية تضبط تسييرها، و تحدد واجباتها وتحميها من مختلف الضغوط.

غير أن مستوى أداء المدرسة يرتبط بمستوى المجتمع الحضاري، بحيث لا يمكن الحديث عن مدرسة ذات أداء جيد في مجتمع متخلف، فالمدرسة مرآة المجتمع كما يقال، و لكن هذا لا يعني إغفال حقيقة أن المدرسة هي قاطرة كل تقدم اجتماعي، واقتصادي و علمي. و هذا ما تثبته تجارب بعض الدول الأسيوية على سبيل المثال التي استثمرت في المدرسة، و من خلالها التربية و التعليم، مثل كوريا الجنوبية، و ماليزيا، و سنغافورة و تايوان، فحققت قفزات نوعية على كل الأصعدة في فترات وجيزة.

مشكلة الدراسة موضوع المقـال

إن ظاهرة جنوح الأحداث، و المقصود بها مجمل الأفعال التي يرتكبها الأحداث و يجرمها و يعاقب عليها القانون، ظاهرة معقدة كما سبق الذكر تتداخل فيها العديد من العوامل، و لعل ما يزيد من تعقدها، عدم القدرة على الضبط الدقيق و الكمي لحجمها في أغلب المجتمعات، ذلك أن الخبراء كثيرا ما يميزون بين الجنوح الظاهر أو الواقعي (délinquance réelle) الذي يدخل ضمن الإحصائيات الرسمية، و الجنوح الخفي (la délinquance cachée) الذي لا يدخل ضمن الإحصائيات الرسمية، فيتحدثون عما يعرف « بالرقم الأسود» الذي يشكل ستة (6) أضعاف الجنوح الظاهر أو الواقعي و لذلك ما يبرره من أسباب منها [1]:

1- تستر الآباء و العائلات على جنوح أبنائهم و أقاربهم حفاظا على سمعة الأسر و العائلات.

2 - تستر مسئولي المؤسسات التربوية (على الخصوص) على جنوح التلاميذ حفاظا على سمعة المؤسسات التي هم مسئولون عنها.

3 - إحجام الضحايا عن التبليغ و رفع شكاوى ضد الجانحين الأحداث رأفة بهم بالنظر إلى سنهم.

4 - الاختلاف البيّن بين إحصائيات الشرطة و إحصائيات العدالة، ذلك أنه في حالة وصول شكاوى إلى الشرطة أو

حالة ضبط الشرطة لأحداث و هم يرتكبون أفعالا معاقب عليها قانونا، و يقدمون على إثر ذلك إلى النيابة، فإن وكلاء الجمهورية لا يقررون دوما ضرورة المتابعة القضائية لأن بعض الأفعال، بالنسبة لهم، لا تتطلب سوى إجراءات تربوية لضمان حماية الأطفال و الأحداث الذين هم في خطر جسماني أو معنوي، كما هو الحال في إدمان المخدرات، أو التشرد، أو الهروب من المنزل، أو التسول.

كما يلاحظ أن إحصائيات العدالة تشمل القضايا المسجلة و القضايا المنظور فيها و المنتهية بحكم قضائي نهائي، و الأولى دائما أكثر من الثانية بالنظر إلى أن جهات التحقيق (قضاء الأحداث) تتخذ أوامر بألا وجه للمتابعة Ordonnances de non-lieu في بعض القضايا. و بالنتيجة فإن إحصائيات الشرطة أكثر تعبيرا عن الجنوح الواقعي الظاهر من إحصائيات العدالة.

بيد أن معرفة حجم الجنوح الواقعي الظاهر، في الجزائر، أكثر تعقيدا بالنظر إلى أن قوات الأمن تتشكل من قوات الشرطة العاملة في المناطق الحضرية و ضواحيها، و قوات الدرك الوطني العاملة في المناطق الريفية وضواحيها و هي أيضا – بحكم عملها المتعلق بالضبط القضائي للجرائم و التحقيق فيها – كثيرا ما تعاين حالات جنوح الأحداث و لا شك أنها تقوم بعمليات التبويب والتصنيف الإحصائي لمعطيات الظاهرة، إلا أن إحصائياتها لا يسهل دوما الحصول عليها من طرف الباحثين، الأمر الذي يُبقي جزءا من ظاهرة جنوح الأحداث مجهولا، كما يعيق البحث العلمي الواسع و المعوّل عليه.

و مهما يكن من أمر فإن الباحث يعتقد أن الفشل المدرسي و التسرب المدرسي و لاسيما المبكر، عاملان يساهمان في اتساع نطاق جنوح الأحداث، و هذا ما أكدته العديد من الدراسات و منها دراسة " برايثوايت " John Braithwaite سنة 1989 التي وضع فيها قائمة بخصائص المجرمين و الجانحين جاء فيها على الخصوص أن " الأفراد معرضون أكثر للجنوح و للإجرام عندما تكون نتائجهم الدراسية رديئة، في حين يكونون أقل تعرضا للإجرام و الجنوح متى كانت علاقاتهم بالمدرسة وثيقة و كانت طموحاتهم الدراسية و المهنية كبيرة "[2]. لذلك يعتبر الباحث أن الاعتناء بسبل الحفاظ على المقعد البداغوجي، و تعزيز علاقة الطفل و الحدث بالمدرسة يمثلان مجالين مهمين للغاية في الوقاية من جنوح الأحداث.

في هذا السياق تندرج مشكلة الدراسة، موضوع هذا المقال، و التي تتعلق بالبحث في « وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث « و هي المشكلة التي يمكن بلورتها بوضوح في السؤال المحوري التالي: ما هي الوظائف و الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المدرسة للوقاية من جنوح الأحداث ؟

و لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال المحوري قسم هذا المقال إلى مبحثين اثنين، تضمن كل واحد منهما جملة من المطالب، فقد خصص المبحث الأول لمحاولة رصد وظائف المدرسة في الوقاية غير المباشرة من جنوح الأحداث، بينما خصص المبحث الثاني لمحاولة رصد أهم أدوار المدرسة في الوقاية المباشرة من جنوح الأحداث.

إن هذا المقال المتواضع يندرج ضمن سياق البحث المتعلق بمنظمات التنشئة الاجتماعية التقليدية (العائلة، المدرسة، إلخ) وتأثيرها على السلوك الجرمي عموما، و التأثير إما أن يكون سلبيا بحيث يمكن لمنظمات أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية إذا أصابها الاختلال أن تدفع أو تساهم في الدفع إلى السلوك الجرمي، و منه السلوك الجانح، لكن تأثيرها يمكن أن يكون إيجابيا إذا قامت بوظائفها و أدوارها دون إخلال أو اختلال، و منها الوظائف و الأدوار الوقائية من السلوك الجرمي عموما، و منه السلوك الجانح.

المبحث الأول: وظائف المدرسة في الوقاية غير المباشرة من جنوح الأحداث

إن المدرسة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية التي فرضها التطور الاجتماعي و الصناعي للمجتمعات الحديثة، في أعقاب الثورة الصناعية في أوروبا على الخصوص. فبخروج المرأة إلى العمل خارج البيت في المعامل و المصانع، و بتراجع دور الأسرة الممتدة و إسهام كبار السن من العائلة في تنشئة الصغار، و بتراكم وتعقد التراث المعرفي العلمي و التكنولوجي، أصبح من الحتمي إيجاد مؤسسة اجتماعية رسمية متخصصة ذات كفاءة و نجاعة، تضطلع بوظائف اجتماعية و تربوية لا تخلو من البعد الوقائي حيال ظواهر الجنوح و الإجرام، ذلك أنه من الثابت سوسيولوجيا أنه كلما ارتفع مستوى التحصيل الدراسي كلما انخفض معدل الجنوح و الإجرام.

هذا و لعل أهم وظائف المدرسة، وهي ذات بعد وقائي في الوقت نفسه حيال الجنوح و الإجرام ما يلي:

المطلب الأول: وظيفة التنشئة الاجتماعية

المدرسة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية التي تضطلع بمهمة التنشئة الاجتماعية، إلى جانب مؤسسات أخرى، كالأسرة، و روضة الأطفال، و وسائل الإعلام، و دور العبادة...إلخ. هذا و تقوم التنشئة الاجتماعية – و هي جملة العمليات التي تحوّل الفرد من مجرد كائن عضوي إلى كائن اجتماعي – على نقل ثقافة المجتمع أو الأمة، بكل ما يحمله مفهوم الثقافة من عناصر كما يتصورها الأنتروبولوجيون، من عادات، و تقاليد، و أعراف، و قيم، و معتقدات، و أنماط السلوك المسموح أو الممنوع، إلى الأطفال و الأحداث و الشبان.

في هذا الإطار، تندرج وظيفة المدرسة، ضمن النظام الاجتماعي، فهي لا تكتفي بتزويد التلاميذ بالمعارف و المهارات بل تضطلع أيضا بمهمة نقل التلاميذ من وضعية أطفال إلى وضعية

تلاميذ، و من وضعية تلاميذ إلى وضعية أعضاء كاملي العضوية في المجتمع، يضطلعون بواجبات و يتمتعون بحقوق. و هكذا فإنها تقوم بتحديد مكانة الفرد في المجتمع و توزيع الأدوار، و المحافظة على القيم و الأعراف.

إن المدرسة، من حيث اضطلاعها بوظيفة التنشئة الاجتماعية، تقوم بوظيفة تكوين التلميذ، و المواطن، و الإنسان. و هنا تكمن أهميتها بل و خطورتها (في حالة توظيفها السيئ سياسيا، كما حدث في الدول الاشتراكية في القرن الماضي). فكلما نجحت المدرسة في تعزيز الشعور بالمواطنة و الإنسانية لدى الفرد كلما زادت من مناعته ضد الجنوح و الإجرام.

المطلب الثاني: وظيفة التعليم

غني عن البيان أن المدرسة تضطلع بالمهمة التعليمية، التي تقوم على تزويد التلاميذ بالمعارف الأساسية، و تدريبهم على القراءة و الكتابة و مبادئ الحساب، و طرق التفكير العلمي و المنطقي، كما تقوم بإطلاع التلاميذ على معطيات الوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يعيشون ضمنه، حتى يتسنى لهم تفهم الخصوصيات المحلية و التكيف الحسن معها، و تدريجيا، في مراحل لاحقة، إطلاعهم على معطيات أوساط طبيعية و اجتماعية أخرى.

إن المدرسة تقوم أساسا في مجال الوظيفة التعليمية بعمليات نقل المعرفة و التزويد بوسائل الحصول عليها، خصوصا أمام تراجع دور الأسرة في المجتمعات الحديثة في القيام بالوظيفة التعليمية، غير أن الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتعليم لا تكتفي بأن تقصر الوظيفة التعليمية للمدرسة على ما سبق ذكره، بل توسعها لتشمل مجالات أربع هي [3] : مجال التعليم للمعرفة، ومجال التعليم للعمل، و مجال التعليم للعيش مع الآخرين و مجال التعليم لتحقيق الذات. و هنا لا بد من الإشارة، مرة أخرى، إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع كلما توسعت الهوة بينهم و بين الجنوح و الإجرام.

المطلب الثالث: وظيفة التربية

إلى جانب الوظيفة التعليمية، هناك الوظيفة التربوية التي تضطلع بها المدرسة، فهي لا تكتفي بتوفير فرص التعليم لأفراد المجتمع، بل تعالج مشاكل سوء التكيّف التي يواجهها التلاميذ بين جدرانها، سواء كأفراد أو كجماعات، بل إن التربية بمعناها الواسع هي الاعتناء بجميع جوانب الشخصية (الجسدية، و العقلية، و النفسية، و الخلقية والفنية)، لذلك على المدرسة أن تنوّع مجالات نشاطها التربوي، كأن تعتني بالنشاطات الرياضية و الفنية باعتبارها تكشف عن قدرات أخرى لدى التلميذ يمكن أن تستثمر في تعزيز ثقته بنفسه. كما تضطلع المدرسة بتعزيز مَواطِن الخير في الإنسان و محاولة تحجيم كل اتجاه نحو الشر عنده، من خلال تنمية قيم الأخوة، و المساواة، و العدالة، و الانضباط، و احترام الغير، و الإيثار، و حقوق الإنسان و المواطن إجمالا...إلخ. فالوظيفة التربوية للمدرسة تكمن، على حد تعبير الفيلسوف الانجليزي Mill Stuart John (1806- 1873) في " جعل الفرد أداة سعادة لنفسه ولغيره " [4]. فإذا نجحت المدرسة في القيام بوظيفة التربية على أحسن وجه، من خلال تكوين الإنسان المتوازن في جميع جوانب شخصيته، فإنها تنجح في الحيلولة دون الجنوح و الإجرام، أو على الأقل التقليل منهما.

المطلب الرابع: وظيفة تحقيق الانسجام الاجتماعي

تستقبل المدرسة تلاميذ من مختلف البيئات الاجتماعية، الحضرية و الريفية، و الطبقات و الشرائح الاجتماعية من الموظفين، و العمال، و الفلاحين، و المتعلمين، و الأميين، إلخ. غير أنه يقع عليها عبء تضييق الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، بل و الإثنية بينهم، و بالنتيجة ضمان انسجامهم و وحدتهم، فيكون بالتالي للمدرسة وظيفة تحقيق الانسجام و التوحيد [5] « La fonction homogénéisante et unificatrice ». إلاّ أن هذه الوظيفة ما تزال محل نقاش حاد بين مختلف الأنظمة التربوية بل و حتى الاقتصادية، فبعض المجتمعات الرأسمالية قد لا تعبأ كثيرا بهذه الوظيفة. غير أنه مهما يكن الخلاف الإيديولوجي، فإنه كلما شعر تلاميذ المدارس، و لاسيما الأحداث المراهقون، بأنهم في المدرسة أعضاء كاملو العضوية بغض النظر عن أصولهم ومستوياتهم المختلفة، فإنهم لا يشعرون بالحرمان أو التمييز، فلا يضطرون إلى محاولات التعويض، التي قد تأخذ صور الجنوح والإجرام، ليس فقط داخل جدران المدرسة نفسها، بل و خارجها أيضا في شكل جماعات متناحرة.

المطلب الخامس: وظيفة الانتقاء

إن وظيفة تحقيق الانسجام و التوحيد بين تلاميذ المدارس، لا تعني جعلهم سواسية كأسنان المشط، ذلك أنه من وظائف المدرسة أيضا انتقاء الكفاءات من بين عناصرها، التي يقع عليها عبء ممارسة مهام النخبة التي يحتاج إليها المجتمع. هذا و من الجدير بالملاحظة هنا أن الوظيفة الانتقائية للمدرسة (La fonction sélective de l'école) هي محل نقاش حاد أيضا بين علماء اجتماع التربية، إذ يعتبرها بعضهم (P. Bourdieu, J.C Passeron) سبيلا لإعادة إنتاج الطبقية و اللامساواة في المجتمع، لأنها تعيد إنتاج النخبة من ضمن أبناء النخبة نفسها. فيما يعتبرها بعضهم الآخر (R.Boudon) سبيلاللحراك الاجتماعيورفعالمستوى الاجتماعي لمن ينجح في المسار الدراسي، فتكون المدرسة هنا بمثابة المصعد الاجتماعي (l'ascenseur social) لأبناء الطبقات والشرائح الوسطى، بل و حتى التي في أسفل السلم الاجتماعي. و لكي لا تكون المدرسة أثناء قيامها بوظيفة الانتقاء سببا في شعور بعض تلاميذها بالحرمان و

التمييز، لا بد أن يكون الانتقاء فيها مبنيا على أساس الكفاءة و الاستحقاق.

المطلب السادس: وظيفة الحراك الاجتماعي

تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية النظامية الحديثة الأكثر أثرا على الحراك الاجتماعي[6] بأنواعه، الأفقي أو العمودي (التصاعدي أو التنازلي). هذا و يرتبط الحراك الاجتماعي بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، الذي يلاحظ تفاوت كبير بين الدول في إقراره، و سُبل تطبيقه، وحمايته. غير أنه من السبل الأكثر اعتمادا لتطبيقه، إلزامية التعليم، و مجانية التعليم، و تنويع مجالات التعليم و التقويم الموضوعي للتلاميذ[7].

أولا : إلزامية التعليم

لقد بذل المجتمع الدولي الكثير من الجهود في سبيل النضال من أجل حقوق الطفل، إلى أن توجت الجهود بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المبرمة من طرف منظمة الأمم المتحدة في 20/11/1989، المعروفة باتفاقية نيويورك، و هي النص الجامع المعتمد حاليا فيما يتعلق بحقوق الطفل، و منها الحق في التربية و التعليم.

و في قراءة عابرة لمواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، نجد المادة الأولى تعتبر طفلا كل شخص لم يكمل الثامنة عشرة من العمر (18)، و المادة 28 تعترف بحق كل طفل في التربية و التعليم و تهيب بالدول الموقعة أن تجعل التعليم الابتدائي إلزاميا للجميع. في هذا الإطار أعلنت الكثير من الحكومات مبدأ إلزامية التعليم و كرسته في نصوص دستورية و تشريعية و تنظيمية، فأصبح من حق كل طفل بلغ سن السادسة أو السابعة دخول المدرسة، تحت طائلة العقوبات الجزائية التي يمكن أن تسلط على الأولياء في حالة عدم تسجيل الأطفال للالتحاق بالمدارس، بل هذا الإلزام لا يقف عند حد تسجيل الطفل، و إنما يمتد إلى تمكينه من التمتع بحقه في مزاولة التعليم حتى سن السادسة عشرة على الأقل كقاعدة عامة.

ثانيا: مجانية التعليم

ليس من المعقول إلزام الأولياء بتسجيل أطفالهم في المدارس بغض النظر عن إمكانياتهم المادية، لذلك كرست الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المشار إليها أعلاه في المادة 28 نفسها مبدأ مجانية التعليم الابتدائي، على الأقل، و هذا ما استجابت له الكثير من الدول، إذ كثيرا ما نجد، إلى جانب مبدأ إلزامية التعليم، مبدأ مجانية التعليم، حتى لا يكون حق التعليم حكرا على الأسر الميسورة من جهة، و لا يسود الجهل و الأمية في المجتمع من جهة أخرى. بل إن المادة المشار إليها من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تهيب بالدول إلى تقديم مساعدات مالية للأطفال المعوزين من أجل ضمان ظروف أفضل لتمدرسهم.

ثالثا: التقويم الموضوعي للتلاميذ

إن إلزامية التعليم و مجانيته ليستا كافيتين لكي يتمتع جميع التلاميذ بحظوظ عادلة في التعليم، بل لا بد من التقويم الموضوعي لأداء هؤلاء، فموضوعية التقويم مهمة للغاية في التوجيه و الانتقال، و النجاح، و الرسوب الخ. و جدير بالملاحظة أن المشتغلين بعمليات التقويم التربوي يركزون على جملة من الشروط في الاختبارات التقويمية، سواء كانت تشخيصية أو تكوينية أو تحصيلية، كالتنوع و الصدق و الثبات و التمايز...الخ

رابعا: تنويع مجالات التعليم

غني عن البيان أن التلاميذ يتفاوتون في ميولهم و قدراتهم، لذلك وجَب تنويع مجالات التعليم، فالتلميذ الذي قد لا يوفّق في التعليم العام، لأنه قد يجد مواده دسمة، و ثقيلة و منفرة، قد يوفّق في التعليم التقني أو المهني، بل و قد ينجح فيه ببراعة و يبدع، لأن ذلك يتفق مع ميوله و قدراته، و هكذا ينجو من الفشل المدرسي، و هذا ما كرسته المادة 28 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي حثت الدول على تنويع شُعَب التعليم الثانوي. بل إن بعض الدول تدرج التعليم المهني أو التقني في المرحلة الإعدادية (الإكمالية) التي تتوج الدراسة فيها بشهادة الأهلية أو الإعدادية في التعليم المهني أو التقني (Technique ou Professionnel Brevet).

المبحث الثاني : أدوار المدرسة في الوقاية المباشرة من جنوح الأحداث

تتمثل رسالة المدرسة في الوقاية المباشرة من الجنوح في جملة أدوار لعل أهمها ما يلي:

المطلب الأول: دور المدرسة في كشف مظاهر الانحراف و الجنوح

إن المدرسة مجتمع كبير نسبيا، بالنظر إلى مجتمع الطفل الأول المتمثل في الوسط العائلي أساسا، فليس دائما سهلا أن يندمج الطفل، ولاسيما الحدث و المراهق، في هذا الوسط، فإذا تعثر الاندماج فإن موقف التلميذ سيأخذ إحدى الصور التالية[8]، كلها تعبر عن عدم التكيف أو الانحراف بل و الجنوح :

الصورة الأولى: موقف انعزالي، بحيث ينطوي التلميذ على نفسه و لا يشارك في الحياة المدرسية.

الصورة الثانية: موقف عدائي، بحيث يتسم التلميذ بالايجابية في نشاطه ولكنه يوجهه وجهة تخريبية، فيقوم بتحطيم التجهيزات المدرسية أو سرقة مخصصات أقرانه أو الاعتداء على بعضهم بالضرب أو الإهانة.

الصورة الثالثة: موقف هروبي، بحيث تعتبر المدرسة مركزا للطرد و ليس للجذب، بحيث يميل التلميذ إلى التغيّب عنها متعللا بأسباب مرضية [أو غيرها] أو يقوم بالهروب أثناء الدراسة.

إن المدرسة بإمكانها رصد مظاهر عدم التكيف و الانحراف، بل الجنوح و الإجرام، التي تبدو على التلاميذ و هم بين جدرانها، و هي كثيرة لا تحصى على رأسها " هروب التلميذ من المدرسة أو عدم عنايته بكتبه و أدواته المدرسية، أو إهماله في أداء واجباته المدرسية المنزلية، أو عدم اهتمامه بالتعليم و صعوبة استيعابه للدروس، أو مروقه عن السلطة المدرسية أو تمرده عن نظام المدرسة "[9].

هذا و الجدير بالملاحظة أن مظاهر عدم التكيف أو الانحراف، بل و الجنوح، يرصدها المعلمون و الأساتذة أو الأخصائيون الاجتماعيون و النفسانيون، غير أن ذلك لا يتأتى إلا إذا كان المعلمون و الأساتذة، و هم الموجودون في الخطوط الأمامية، مدربون تدريبا كافيا للقيام بمهمة رصد، بل و استشعار مظاهر عدم التكيف و الانحراف و الجنوح، ليأتي بعد ذلك التدخل المتخصص للأخصائيين الاجتماعيين و النفسانيين، على مستوى المدرسة نفسها أو خارج المدرسة كمصالح الشؤون الاجتماعية و الخدمة الاجتماعية. لكن مهما كان الأمر فان دور الأسرة لا ينبغي أن يُهمل، بل لابد من إقحامها في العملية إذ كثيرا ما تكون أسباب المشكلة كامنة في الأسرة نفسها.

إن المدرسة الجزائرية، كغيرها من مدارس العالم، لا تخلو من تلاميذ يعانون من مشاكل السلوك، التي كثيرا ما تنطبع بطابع الانحراف و الجنوح، كالاعتداء اللفظي أو البدني من طرف التلاميذ على بعضهم بعضا، أو على المعلمين و الأساتذة، و السرقة، وتناول المخدرات و ما يدخل في حكمها من مواد، و التمرد على الأوامر، و التخريب، و الابتزاز، و المساومة، و التهديد، و التسيب و عدم الاهتمام بالدروس و الواجبات، و التغيّب...إلخ. غير أن تعامل الطاقم التربوي مع مظاهر السلوك هذه ليس دائما تعاملا تربويا و وقائيا، ففي غالب الأحيان يأخذ صورة استدعاء الأولياء، أو الحرمان المؤقت من الدروس أو الإحالة على مجالس التأديب، التي كثيرا ما تتصدى للسلوك الجانح باتخاذ قرارات بالطرد من المدرسة، و لحسن الحظ أن قرارات الطرد تخضع لرقابة السلطة السلمية على مستوى مديريات التربية، من مصالح التنظيم التربوي. و باختصار فإن المدرسة الجزائرية كثيرا ما تتخذ مواقف هروبية تجاه مظاهر الانحراف و الجنوح التي تواجهها، مما يفقدها الطابع الوقائي. غير أن المتأمل لواقع المدرسة الجزائرية يمكنه ملاحظة جملة من النقائص تحول دون التعامل ذا البعد الوقائي مع مظاهر الانحراف و الجنوح، و لعله من بين هذه النقائص افتقار الأغلبية الساحقة من المدارس لأخصائيين اجتماعيين و نفسانيين يتعهدون الحالات التي تبدو عليها مظاهر الانحراف و الجنوح بالعناية والرعاية. كما أن مؤسسات الخدمة الاجتماعية المتعاونة مع المدرسة تكاد تنعدم، إن لم تكن منعدمة، مثل مصالح المساعدة النفسية المدرسية، إذ لا يوجد في الواقع إلا مصالح الطب المدرسي (الطب العام و طب الأسنان).

هذا و يذكر أن الإدارة المدرسية لا يقع عليها واجب إخطار مصالح الأمن و العدالة بما يمكن أن تلاحظه من مظاهر الخطر المعنوي أو الجنوح، لأنه يفترض فيها أن تقوم بالوظيفة التربوية بالمعنى الضيق، و التي كثيرا ما لا تعبأ بالبعد الوقائي.

المطلب الثاني: دور المدرسة تجاه التلاميذ المتخلفين دراسيا

غني عن البيان أن عددا من التلاميذ يَتبرّمون من التعليم، و يضيقون ذرعا بالمدرسة، و لا يقوون على قضاء أيام و أسابع بين جدران المدرسة، لأن قدراتهم الذهنية ضعيفة لا تسمح لهم بالاستيعاب و المتابعة، فيفقدون الرغبة في التعلّم، مما قد يؤدي بهم إلى القيام بسلوكات تعويضية كالشغب أو التخريب، أو الهرب من المدرسة و الارتماء بالتالي في أحضان الشارع و مواجهة كل المخاطر التي تنجر عن ذلك.

أمام هذه الوضعية، يبدو أن المدرسة، في غالب الأحيان، و لاسيما في الوطن العربي، تكتفي فيما يتعلق بالتعامل مع التلاميذ المتخلفين، برصد علاماتهم الضعيفة، و ضعف قدراتهم العقلية، " و فيما عدا ذلك [...] لا يعنيها أمر هذا التخلف في الدراسة باعتباره عرضا من الأعراض المنذرة بالانحراف، كما لا يعنيها البتة مراقبة العلاقة بين هذا التخلف و بين المظاهر السلوكية التي تصدر عن التلميذ المتخلف "[10].

هذا و لكي تقوم المدرسة بدور ايجابي تجاه التلاميذ المتخلفين، لا بد أولا من التعرّف عليهم من خلال اختبارات علمية كاختبارات قياس الذكاء و غيره من القدرات، ثم بعد ذلك وضعهم في أقسام خاصة، ليتسنى من جهة، للمعلمين المتدربين تدريبا كافيا للتعامل مع هذه الفئات الخاصة، و بذل ما يجب من جهود في سبيل تمكين عناصرها من التحصيل بما يتناسب مع قدراتهم، ومن جهة أخرى ليتمكن المشرفون من مراقبة سلوكهم، إذا ما بدت عليهم، أو على بعضهم، سلوكات منحرفة أو جانحة. غير أن نجاح المدرسة في هذه المهمة لن يكون سهلا ما لم تُشرك الأسر لتقديم ما تستطيع من عون، و كذا النظر و التقييم الدوري للأداء العام للمعلمين والتلاميذ داخل الأقسام.

المطلب الثالث: دور المدرسة في التوعية الوقائية و الأمنية من الانحراف و الجنوح

سبق الحديث عن الوظيفة التربوية للمدرسة بأخذ مفهوم التربية بأوسع معانيه، بحيث يقع على المدرسة عبء التعامل مع جميع جوانب الشخصية – العقلية، و النفسية، و الجسمية، و الخلقية و الفنية – و كذا جميع أنواع السلوك سواء الغريزي أو المكتسب. و لكي تضطلع المدرسة بهذه الوظيفة لابد من تدعيم النشاطات التعليمية بمواد تعليمية تندرج ضمن البرنامج الرسمي، و لاسيما في المرحلة الإعدادية (الإكمالية) و الثانوية، يكون الهدف منها توعية الأحداث بخصائص المرحلة العمرية

(المراهقة) و مختلف المشكلات التي يتعرضون لها، أو يكونون معرضين للتعرض لها، كتعاطي المخدرات، و الممارسة المبكرة للجنس، و الإفراط في تأكيد الذات، و مخاطر الرفض أو التبرّم من الانصياع لأية سلطة...إلخ، لإبراز مضارها الصحية و النفسية و الاجتماعية.

" إن المدرسة، بل المؤسسات التعليمية عموما، يقع عليها واجب إعداد النشء أمنيا، و تحصينه بثقافة أمنية حتى لا يستغل في الأهداف و الغايات الإجرامية أمام الحاجة و الإغراء المادي. و من هنا تنبع الأهمية في تثقيف الطفل و الشاب أمنيا وتعريفه بأهمية الأمن و مخاطر الفكر الإجرامي المنحرف "[11].

في هذا الإطار يمكن أن نذكر تجارب بعض الدول الرائدة التي وظفت، بل جندت، المدرسة من أجل التوعية الوقائية والأمنية، مثل فنلاندا و أستراليا. ففنلاندا أدرجت مادة الوقاية من الجريمة كمادة دراسية ضمن البرنامج الرسمي، أما أستراليا (مقاطعة Adelaide) فلجأت إلى فكرة نادي نواب الشرطة لتوعية الشباب أمنيا ضد الإجرام و الجنوح. كما يمكن أن نذكر هنا تجارب أخرى تمثلت في قيام عناصر من الشرطة بزيارة المدارس، لتقديم مداخلات و إدارة شبه ندوات حول مواضيع ذات علاقة بالإجرام و الجنوح، ولاسيما في المناطق الحساسة، كما هو الحال في فرنسا، و بلجيكا، و هولندا و كندا على سبيل المثال لا الحصر.

يبدو أن المدرسة الجزائرية ليس من إستراتيجيتها أخذ التوعية الوقائية و الأمنية بعين الاعتبار، و إلا لم يكن ليصل أبناء المدارس أنفسهم لينخرطوا في الجماعات الجانحة داخل المدارس نفسها، بل و ليتعدى سلوك بعضهم الجانح إلى الشارع، و في بعض الحالات وصل إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية و جماعات ترويج المخدرات. فضلا عن هذا فإن المدرسة الجزائرية لا تزال متقوقعة على ذاتها و لا تتعاون مع كثير من مؤسسات المجتمع الفاعلة في مجال التوعية الوقائية و الأمنية، كمصالح الأمن، وجمعيات رعاية الشباب و حمايتهم من الآفات الاجتماعية كالمخدرات مثلا، بل إن النشاطات الثقافية الترفيهية تكاد تكون منعدمة في المدارس الجزائرية، و لاسيما تلك التي تتناول الآفات الاجتماعية المختلفة، في شكل أعمال مسرحية، أو مجلة المدرسة...إلخ، ناهيك عن تلك النشاطات ذات البعد الوقائي الواضح، مثل المعارض التي تتناول مخاطر المخدرات و المواد المهلوسة...إلخ.

المطلب الرابع: دور المدرسة في مواجهة التسرب المدرسي

سبقت الإشارة إلى أن الحق في التعليم لا يقتصر على تسجيل الطفل في مدرسة، بل يمتد إلى تمتع الطفل بمزاولة هذا الحق حتى بلوغ سن السادسة عشرة كقاعدة عامة، أي بلوغ نهاية المرحلة الإعدادية أو الإكمالية. غير أن كثيرا من التلاميذ لا يصلون إلى هذه السن أو المرحلة، فيجدون أنفسهم خارج المدرسة، و في غالب الأحيان دون أية شهادة تعليمية، تلك هي مشكلة التسرب المدرسي (La déperdition scolaire)، و هي في الحقيقة نتيجة لمشكلة أخرى أعم و أكبر هي مشكلة الفشل المدرسي (L'échec scolaire).

إن التسرب المدرسي بمعنى " ترك التلميذ المدرسة بعد الالتحاق بها و قبل التخرج منها "[12]، يعتبر مشكلة متعددة الآثار السلبية، على التلميذ المتسرب نفسه أولا، لأنه لا يكون قد نال القسط الكافي من التربية والتعليم و التكوين، و لا يسمح له مستواه، في الغالب، بإكمال التعليم و التكوين، و ثانيا على النظام التربوي و التعليمي، لأنه يكون قد فشل في القيام بالوظائف المنوطة به، و التي سبقت معالجة بعضها بصورة مقتضبة، و ثالثا على مؤسسات المجتمع و مجالات الحياة الاجتماعية إجمالا، فالتلميذ الفاشل في المدرسة و المتسرب منها دون تحصيل كاف، ليس من السهل أن يكون عضوا مفيدا لمجتمعه.

أمام خطورة مشكلة التسرب المدرسي، عمد كثير من الباحثين إلى تناولها بالدراسة للكشف عن العوامل المؤدية إليها أو المساهِمة فيها، و كذا السُبل الكفيلة بمواجهتها، من أجل القضاء عليها أو على الأقل التخفيف منها.

أولا: العوامل المؤدية إلى التسرب المدرسي

ظاهرة التسرب المدرسي من الظواهر الاجتماعية المعقدة باعتبار أنها نتيجة لعوامل متعددة ليس من السهل الحسم بأهمية أي منها. غير أن الدراسات التي تناولت الظاهرة صنّفت العوامل المؤثرة في أربع فئات هي : العوامل الفردية، و العوامل المدرسية، والعوامل الأسرية، و العوامل المجتمعية.

1- العوامل الفردية

يقصد بالعوامل الفردية جملة العوامل المتعلقة بالفرد المتسرب، أي التلميذ، فيلجأ البعض إلى تصنيفها إلى عوامل عقلية، ونفسية و جسمية.

فأما العوامل العقلية فهي تلك المتعلقة بمستوى الذكاء باعتباره قدرة عقلية عامة تسهّل عملية التعلّم والتحصيل كلما كانت مرتفعة و تعرقل العملية نفسها كلما كانت منخفضة، و الشأن ذاته فيما يتعلق بالذاكرة باعتبارها قدرة على الاستقبال و الحفظ والاسترجاع، فكلما كانت قوية زادت من التحصيل و العكس صحيح، فضلا عن القدرة على التخيل، فكلما كانت قوية مكنت التلميذ من الإبداع و الابتكار مما يدعم التحصيل أكثر، بل تمكّن التلميذ من تجاوز ما يقدم له بين جدران المدرسة. و العكس هنا أيضا صحيح.

أما العوامل النفسية فهي تلك المتعلقة بمدى الدافعية للتعلّم و التحصيل لدى التلميذ، فكلما زادت الدافعية كلما تعلق التلميذ بالمدرسة أكثر باعتبارها تلبي حاجياته المعرفية، و كلما قلت، ضعفت علاقة التلميذ بالمدرسة. كما يمكن الحديث عن مدى التوازن النفسي و النضج الانفعالي للتلميذ، باعتبارهما أساس استقراره داخل المدرسة و شعوره بالاطمئنان بين جدرانها، و

الانتماء إلى الجماعة المدرسية، فتقل بالتالي المشكلات السلوكية للتلميذ، فلا يصطدم بالنظام المدرسي، و بالنتيجة يكون مواظبا في الدراسة، و العكس هنا أيضا صحيح في غالب الحالات.

و أما العوامل الجسمية فتتعلق بمدى السلامة الجسمية من العيوب الخِلقية و التشوهات و الاضطرابات الوظيفية، كما هو الحال في ضعف البصر أو السمع، و اضطرابات النطق... إلخ، فكلما كان التلميذ سليما من العيوب و الاضطرابات كلما كان أوفر حضا في متانة علاقته بالمدرسة عموما.

2 – العوامل المدرسية

يقصد بالعوامل المدرسية جملة الظروف التي تتواجد فيها المدرسة، كالاكتظاظ داخل الأقسام، و التشكيل غير التربوي للأقسام، و " صعوبة بعض المناهج وضعف العلاقة بينها و بين الحاجات التربوية للتلميذ و اهتماماته و رغباته وقدراته، و ضعف التنوع في طرق التدريس و استخدام الوسائل التعليمية، و سوء معاملة بعض المعلمين و اتجاهاتهم السلبية نحو التلاميذ المتأخرين دراسيا و الفقراء، و صعوبة النظام المدرسي و تشدد الإدارة المدرسية، و نظام التقويم و الامتحانات القائم على الحفظ و الاسترجاع، و نقص الخدمات التعليمية " [13]. بل إن بعض الباحثين يضيفون عوامل مدرسية أخرى مثل « العلاقة بين المدير و مساعديه، المدرسين و الإدارة، و كذا الانسجام المهني بين فريق المدرسين المؤسس على الخصوص على استقرار المدرسين في المناصب » [14].

3 – العوامل الأسرية

يقصد بالعوامل الأسرية جملة الظروف المرتبطة بأسرة التلميذ و منها " زيادة عدد أفراد الأسرة، و المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتواضع للأسرة، الذي يدفع بعض الآباء لإلحاق أبنائهم بسوق العمل للمشاركة في تحمل نفقات الأسرة، و المستوى التعليمي المتواضع للوالدين و للإخوة الذي يؤدي إلى ضعف وعيهم بأهمية التعليم، و سوء الحالة السكنية و ضعف الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، و ضعف المثيرات الثقافية من كتب و وسائل الإعلام في المنزل " [15]. يضاف إلى ذلك وضعية العلاقات الأسرية، كالتفكك الأسري، و طبيعة العلاقات بين الأبناء و الآباء (التسامح، التسلط، الصراع بين الأجيال)، و إجمالا يمكن القول أنه « كلما كانت الهوة سحيقة بين معايير الوسط المدرسي و معايير المنزل، كلما أمكن توقع الصعوبات المدرسية » [16].

4 – العوامل المجتمعية

يقصد بها جملة العوامل المرتبطة بالمجتمع عموما و منها " جماعة أقران السوء، و انتشار[...] عوامل اللهو والتسلية [...] وضعف قيمة التعليم و عائداته الاقتصادية و الاجتماعية " [17]. فهذه كلها عوامل لا تشجع التلميذ على البقاء في المدرسة والتحصيل الدراسي. و قد يضاف إلى العوامل المجتمعية، مدى انتشار دور الحضانة و التعليم التحضيري، التي تساهم في التحصيل المعرفي المبكر قبل دخول التلميذ إلى المدرسة، مما يزيد من سهولة تكيّفه مع النظام المدرسي بل و تفوقه، الأمر الذي يعزز علاقته بالمدرسة أكثر و يقيه من الفشل المدرسي و التسرب المدرسي.

ثانيا: سبل مواجهة التسرب المدرسي

إن ظاهرة التسرب المدرسي، كقاعدة عامة، ظاهرة يمكن ملاحظة مؤشراتها في الواقع المدرسي للتلميذ، مثل " التغيب المتكرر الذي يتجاوز المعايير المسموح بها، المشاجرات المتكررة مع المدرسين و المديرين، الشعور بالضجر داخل المدرسة، الصورة السلبية التي يمكن أن يحملها التلميذ عن المدرسة باعتبارها وسطا منظما بل وصارما " [18]. و في هذا الصدد يقترح بعض الباحثين جملة من السُبل لمواجهة التسرب المدرسي، من أجل القضاء عليه، أو على الأقل التقليل منه، لعل من أهمها، الاعتناء أكثر بالتعليم التحضيري، و اللجوء إلى التوجيه العلمي للتلاميذ حسب قدراتهم و كفاءاتهم و ميولهم، و هنا على الأنظمة التربوية، التي تتوخى النجاعة، أن تنوّع مجالات التعليم فلا تكتفي بالتعليم العام، بل تلجأ إلى شعب التعليم التقني و المهني (L'enseignement technique et professionnel)، بل و الفني (L'enseignement artistique). فضلا عن الاعتناء بالنشاطات التربوية المكملة، كالنشاطات الرياضية و الترفيهية، و كذا مساعدة الأسر الضعيفة الدخل أو المعوزة ماديا لتمكينها من تلبية بعض حاجيات الأطفال ذات العلاقة بالتمدرس، الاعتناء أكثر بالتلاميذ الذين تظهر عليهم بوادر التخلف الدراسي، الرعاية النفسية للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات التكيف مع الوسط المدرسي، و التكوين العلمي و البداغوجي للمعلمين و الأساتذة... إلخ ، مما يعزز أكثر علاقة التلميذ بالمدرسة، فتكون له بمثابة مجال جذب و ليس طرد، و مجال للراحة و ليس للتوتر.

خاتمة

إن ظاهرة الجنوح و الإجرام ظاهرة إنسانية لا يخلو منها أي مجتمع، لكن في الوقت نفسه يجب القول أيضا أنه لا يعفى أي مجتمع من اتخاذ ما يجب من الوسائل و السبل لمواجهتها، سواء اقتضى الأمر المكافحة، أو المنع، أو الردع أو الإصلاح. غير أن الوقاية تبقى أحسن الوسائل والسبل على الإطلاق و تزداد أهميتها إذا تعلق الأمر بالأطفال و الأحداث، ذلك أن أعتى المجرمين بدءوا حياتهم جانحين، بل و ربما كان جنوح بعضهم خفيا.

إن المدرسة واحدة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية ذات الأهمية البالغة في إستراتيجية الوقاية من الإجرام و الجنوح. لأنها تستقبل الأطفال منذ الصغر، و هم يقضون فيها سنوات ليس فقط طويلة، بل و حرجة من حياتهم، و نموهم السيكولوجي، و الذهني والاجتماعي، لذلك ليس من المقبول أن

تقصر المدرسة في تربيتهم بالمعنى الواسع لمصطلح تربية، بل ليس من المسموح أن تفشل المدرسة في وظائفها و أدوارها، و هي المؤسسة الرسمية التي أنشأتها المجتمعات الحديثة لتكمل وظائف و أدوار مؤسسة الأسرة. وحتى لا تقصر المدرسة أو تفشل في القيام بوظائفها و أدوارها على أحسن وجه، و منها وظائف و أدوار الوقاية من جنوح الأحداث، لابد أن تجعل من محيطها مجال جذب وليس طرد للأطفال و الأحداث، و تنفتح بالقدر الكافي و الوظيفي على مختلف مؤسسات المجتمع، ليشعر الأطفال و الأحداث بأن المدرسة امتداد للمجتمع و مؤسساته المختلفة.

بَيْد أن نجاح المدرسة في وظائفها و أدوارها، يستوجب مدها بالوسائل المادية و البشرية الضرورية، فضلا عن سياسة تربوية علمية يبلورها خبراء التربية و التعليم، الواعون و المنفتحون على أحدث خبرات و تجارب دول العالم المتحضرة، لكن أيضا الواعون بالخصوصيات الثقافية و الحضارية للمجتمع.

الهوامش

–1. Monique, Chadeville–Prigent. « La Délinquance juvénile « in Encyclopædia Universalis , ıDVDı, version 10 , 2005.

2– Albert, Ogien. Sociologie de la déviance. Armand Colin / VUEF Paris, 2002, p 33.

3– مها عبد الباقي، الجويلي. التربية و المجتمع : الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية. دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 19.

4– روني، أوبير. التربية العامة. ترجمة عبد الله عبد الدائم، دار العلم للملايين، بيروت، 9791، الطبعة الرابعة، ص 23.

5– Marie , Duru–Bellat et Agnès , Henriot–Van Zanten. Sociologie de l'école. Armand Colin , Paris , 1992 , p 64.

6– Marlaine, Cacouault et Françoise, Oeuvrad. Sociologie de l'éducation. Casbah Editions, Alger, 1998, p 5.

7– علي السيد محمد، الشخيبي. علم اجتماع التربية المعاصر: تطوره، منهجيته و تكافؤ الفرص التعليمية. دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، الطبعة الأولى، ص 212 و ما بعدها.

8– السيد، رمضان. إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث. دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 5991، ص 93.

9– منير، العصرة. انحراف الأحداث و مشكلة العوامل. المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، 4791، ص 261.

10– المرجع السابق، ص263.

11 – أحمد، حويتي. " دور المؤسسات الرسمية في التثقيف الأمني و الوقاية من الجريمة ". مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، المجلد 8، العدد 1، 9991، ص 153.

12 – الشخيبي. المرجع السابق، ص 253.

13 – المرجع نفسه، ص 354.

14– Anne, Barrere et Nicolas, Sembel. Sociologie de l'éducation. Editions Nathan, Paris, 1998, p 108.

15– الشخيبي. المرجع السابق، ص 354.

16– Jean–Manuel, De Queiroz. L'école et ses sociologies. Editions Nathan, Paris,1995, p 81.

17– الشخيبي. المرجع السابق، ص 355.

18– Louise, Langevin. L'abandon scolaire : On ne naît pas décrocheur ! Les Editions LOGIQUES, Montréal, 1994, pp 31 – 32.